

السياحة وتنميتها آلية لتحقيق التنمية المستدامة وتدفق الاستثمار في الجزائر

Tourism and its development are a mechanism for achieving sustainable development and investment flows in Algeria

بوخلخال عائشة¹

¹جامعة الجزائر -1، samiabouk@gmail.com

النشر: 2022-06-12

القبول: 2022-03-30

الاستلام: 2022-01-08

Abstract

Sustainable tourism development is a leading economic sector for sustainable development and one of the most important mechanisms for the optimal exploitation of natural and human resources. It also makes conservation of the environment and natural resources the main objective of tourism projects, contributes to the regeneration of existing wealth and the creation of new wealth and projects, and makes tourism investments an important part of overall investment in the State, making the tourism industry an economic necessity to expand investment.

Keywords: tourism, sustainable development, tourism development, territorial planning, environment protection, investment.

الملخص

تعتبر التنمية السياحية المستدامة قطاعا اقتصاديا رائدا للتنمية المستدامة، وآلية من أهم آليات تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، كما تجعل من عنصر المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية الهدف الرئيسي للمشاريع السياحية، وتساهم في تجديد الثروات القائمة وخلق ثروات ومشاريع جديدة، وتجعل من الاستثمارات السياحية جزءا هاما من الاستثمارات الإجمالية في الدولة، وهو ما يجعل الصناعة السياحية ضرورة اقتصادية لتوسيع حجم الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية، تهيئة الإقليم، حماية البيئة، الاستثمار.

مقدمة:

تعد السياحة أفضل بديل تنموي للجزائر، بإمكانه تحقيق تنمية على مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى السياسية، بحكم توفر مختلف الموارد والإمكانات والمقومات السياحية، التي تشكل قاعدة أساسية للنشاط السياحي، والذي يرشحها بأن تكون من الدول السياحية ذات الاستقطاب السياحي الكبير.

وتعتبر السياحة من القطاعات الفاعلة من حيث تأثيرها على تنويع وتوسيع حجم وتوجيه العمل الاستثماري، وفي ذات الوقت متأثرة به، خاصة مع فتح باب الاستثمار في قطاع السياحة على المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تؤثر بشكل كبير في تنشيط وتنمية هذه القطاعات وتتنثر بها، بمعنى أن التأثير متبادل بينها وبين هذه القطاعات.

وبناء على ما تقدم، ولتبيان دور التنمية السياحية في تحقيق التنمية المستدامة وكذا الأثر المتبادل بين الصناعة السياحية وغيرها من القطاعات لاسيما في تجيير الطاقات الاستثمارية، فإن المقال الحالي يطرح الإشكالية الآتية:

ما هو دور السياحة وتنميتها كآلية لتحقيق التنمية المستدامة وكيف لها أن تؤثر في حجم وتوجيه المشاريع الاستثمارية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم التطرق إلى أهمية وآثار النشاط السياحي، ثم أسس التنمية المستدامة التي تعتبر بمثابة شروط تحقيق الاستدامة في التنمية، وبعدها التنمية السياحية المستدامة، ثم إلى كيفية تأثير الاستثمار في السياحة المستدامة على التنمية وعلى تدفق الاستثمارات وتنويعها.

أولا/ أهمية وآثار النشاط السياحي

تحقق السياحة فوائد متنوعة إذا ما وضعت في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية وخصصت لها الإمكانيات والشروط اللازمة لتنميتها وتنميتها، مع بروز التأثير الاقتصادي للسياحة كأهم التأثيرات على الإطلاق،(1) وهو ما جعل غالبية الدراسات والأبحاث تركز على الجانب الاقتصادي أكثر من غيره من الجوانب،(2) غير أن النشاط السياحي ينعكس بآثار متنوعة يمكن تصنيفها إلى مباشرة وغير مباشرة، مع تأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.(3)

1- الآثار المباشرة: تبرز الآثار المباشرة للسياحة من خلال دعمها لبنية الاقتصاد الوطني بتأثيرها المتبادل والفعال على جميع أنشطة الدولة داخليا وخارجيا، وهي تؤثر وتتأثر بعدة عناصر وقطاعات في الاقتصاد الوطني،(4) وتظهر آثارها المباشرة في عدة عناصر يمكن إبراز أهمها في الآتي:

- **المساهمة في دعم ميزان مدفوعات الدولة:**(5) ويتحقق ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية والإيرادات السياحية التي يتم تحصيلها من السياح الأجانب،(6) وهو ما يساهم في إنعاش التجارة الخارجية للدولة وتوسيع دائرة التزاماتها المالية نحو الخارج، إذ كلما زادت موارد الدولة من العملات الأجنبية نتيجة للسياحة، وفاقته هذه الموارد الإنفاق السياحي، كان للسياحة أثرا إيجابيا في ميزان المدفوعات، وهو ما يجعل من السياحة ترتب كأسرع وأفضل الصناعات في زيادة دعم ميزان المدفوعات.(7)

- **المساهمة في زيادة الدخل الوطني:** ويتحقق ذلك من خلال الإنفاق السياحي الذي يقوم به السياح للحصول على مختلف الخدمات السياحية، إذ كلما ازداد الإنفاق السياحي ازداد الدخل الوطني، وهو دخل لا تستفيد منه فقط المنشآت السياحية، بل تستفيد منه أيضا قطاعات اقتصادية أخرى، نتيجة الارتباط الوثيق بين النشاط السياحي ومختلف القطاعات الاقتصادية،(8) بما يجعل الآثار الاقتصادية للدخل السياحي لا تقتصر على القطاع السياحي، بل تتعدى إلى مضاعفته نتيجة للطابع الخاص للإنفاق السياحي وارتباطه بقطاعات اقتصادية أخرى، وهو ما يفسر اقتصاديا بالآثر المضاعف أو المضاعف السياحي.(9)

- **المساهمة في العمالة:** يساهم النشاط السياحي في توفير فرص العمل بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، وتبدو مساهمته في توفير فرص التوظيف بشكل مباشر ضمن قطاع السياحة ذاته، بارتفاع عدد وطاقات المنشآت السياحية وارتفاع حجم التدفق السياحي، إذ يعتمد القطاع السياحي بصفة أساسية على العنصر البشري واليد العاملة، أما مساهمته بشكل غير مباشر في توفير فرص العمل فهي تتحقق من خلال القطاعات الداعمة لقطاع السياحة، لاعتماده على سلع وخدمات ومنتجات القطاعات الإنتاجية الأخرى،(10) وهو ما يجعل السياحة تتسم بقابلية كبيرة في الحد من البطالة بإيجاد فرص عمل جديدة ضمن حدود القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به.(11)

- **المساهمة في تحقيق التوازن بين الأقاليم وتوزيع الدخل الوطني:** إذ غالبا ما تعيش الأقاليم تفاوتاً في درجات ومستويات التنمية بين المناطق الصناعية والمدن الكبرى وبين المناطق الريفية والنائية، التي تفتقر لعناصر التنمية فيها لضعف مداخلها وعدم استغلال مقوماتها وثرواتها الطبيعية والسياحية، ويتسبب ذلك في قلة فرص العمل وانخفاض الدخل الفردي لعدم وجود صناعات تمتص اليد العاملة، وبروز نوع من الاختلال في توزيع التنمية على كل الأقاليم، غير أن الصناعة السياحية التي تستغل كافة الأقاليم وتعمل على اكتشاف واستغلال القدرات السياحية من شأنها تحقيق توازن في توزيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، من خلال المشاريع الاستثمارية السياحية التي تتوسع في الأقاليم النائية والريفية، ومرد ذلك أن المنتج السياحي لا يقبل النقل من مكانه وهو غير قابل للتملك مثل بقية المنتجات، بل يتطلب الحصول عليه حضور السائح إلى مكان الإنتاج السياحي كي ينال ما يحتاجه، وتبقى المنشآت والمقومات السياحية ملكاً لأصحابها وفي مكان تواجدها، (12) كما تؤدي المشاريع السياحية إلى خلق نشاطات اقتصادية وتوفير مناصب شغل وإنجاز بنى تحتية ضرورية، وتتسع بها مداخل المنشآت السياحية والأفراد معاً، وهو ما يرفع من مستوى معيشة المجتمع والفرد، كما يقلل ذلك من معدلات هجرة السكان إلى المناطق الحضرية. (13)

2- الآثار غير المباشرة: للنشاط السياحي آثار غير مباشرة تضاف إلى آثاره مباشرة وهي بدورها هامة، منها:

- **المساهمة في زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية:** تهدف صناعة السياحة، بوصفها من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وهي لا تختلف في ذلك عن باقي الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إلى الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، (14) كما أن ترقية الحركة السياحية وزيادة حجمها وتوسيع أنشطتها يؤدي إلى تنشيط وإنعاش الحركة والدورة الاقتصادية وتوسيع حجمها، وخلق علاقات داخلية وأخرى تكاملية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ تساهم السياحة في تجديد الثروات القائمة وخلق ثروات ومشاريع جديدة، وتجعل من الاستثمارات السياحية جزءاً هاماً من الاستثمارات الإجمالية في الدولة، لأنها تحفز على الاستثمار

في القطاع السياحي وفي باقي القطاعات الداعمة لهذا القطاع، وتفتح المجال أمام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتشجعها على المبادرة بالاستثمارات المتنوعة وفي مجالات مختلفة، وهو ما يجعل الصناعة السياحية ضرورة اقتصادية لتوسيع حجم الاستثمارات في غيرها من القطاعات، وخلق علاقات داخلية وأخرى تكاملية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **المساهمة في تنمية خدمات البنية الأساسية:** ويتحقق ذلك من خلال حاجة صناعة السياحة باستمرار إلى إنجاز مرافق وتجهيزات خدمية متنوعة وبنية أساسية مهيأة، تزيد من حجم وحركة التدفق السياحي، وهو ما يحتم على الدول توفير وتطوير هذه البنية، لأن توفرها وتطورها وكفاءتها يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على إقامة مشاريع استثمارية سياحية، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تدفق مستمر للسياح.

- **المساهمة في التنمية البيئية:** ويبدو ذلك من خلال توجه التنمية السياحية إلى المحافظة على البيئة ومكوناتها، وحمايتها من التلوث، وتحقيق تسيير جيد للنفايات بشكل سليم وعلمي، إضافة إلى حماية الأماكن السياحية الطبيعية والثقافية والبيئية، ومراقبة الأنشطة السياحية من حيث حفاظها على هذه الأماكن وخلوها من عوامل تلويث البيئة وتدمير هذه الأماكن، مع العمل على زيادة الوعي البيئي لدى السائح ولدى أفراد المجتمع المضيف.

ثانيا/ التنمية المستدامة وأسسها في الجزائر

تركز التنمية المستدامة على مبادئ التواصل في استراتيجيات التنمية والتحكم في عمليات هذه التنمية، وبما يجعل القرارات والاستراتيجيات التي تتخذ في شتى المجالات تأخذ في حسابها الآثار البيئية التي يمكن أن تنجم عن تلك القرارات أو الاستراتيجيات، وهو ما يقود إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي، القائم على استبعاد الأنشطة المضرّة بالبيئة، وتجديد الموارد،(15) والحد من الآثار السيئة لبعض السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الحالية دون الاهتمام بدوام هذه التنمية وحفظ حق الأجيال القادمة في التمتع بتنمية دائمة وبالثروات الطبيعية.(16)

وقبل الخوض في التنمية المستدامة وأسسها في الجزائر، من المهم تحديد مفهومها بداية، وهو ما سيتم تناوله تباعا.

1- مفهوم التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته هيئة الأمم المتحدة، والذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع غياب التنمية والفقر في العالم، كما انتقد هذا المؤتمر الحكومات والدول التي لا زالت تتجاهل البيئة في التخطيط للتنمية. (17)

ثم عاد هذا المفهوم من جديد لدى ترأس وزيرة النرويج للبيئة للجنة العالمية للبيئة والتنمية، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1987 قرارا تحت عنوان " المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها "، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا، بوصفه هدفا عاما ينشده المجتمع الدولي، حيث برز التعريف المحدد للتنمية المستدامة في التقرير النهائي للجمعية، وقامت رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بإصدار كتاب " مستقبلنا المشترك "، (18) الذي أوضح أن كل أنماط التنمية السائدة في الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية والمتخلفة لا تحقق شرط الاستدامة، حتى لو كانت تبدو أنماطا ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تضر بمستقبل الأجيال. ثم عقد مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل بتاريخ 14 جوان 1992، الذي تم تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وعرف باسم " قمة الأرض "، والذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية.

أما التعريف الذي يتم تداوله بشكل يكاد يكون موحدا، فهو الذي اعتمدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي عرفت التنمية المستدامة بأنها " تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ". (19)

ورغم تعدد التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة، إلا أنها تجمع على ارتكاز هذه التنمية على ثلاثة محاور أساسية للاستدامة هي الاستدامة الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، بطريقة متوازنة، بمعنى أن التنمية المستدامة هي التي لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، ولا تؤدي إلى دمار

الموارد الطبيعية واستنزافها، وتطور الموارد البشرية، وتحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.(20)

أما المشرع الجزائري فقد عرف التنمية المستدامة بموجب أحكام المادة 03 من القانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة(21) بأنها « نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة »، كما عرفها بموجب أحكام المادة 04 من القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة(22) بكونها « التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ».

ويبدو من التعريفين اللذين أوردهما المشرع الجزائري أنه جمع بين العناصر الأساسية الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) في تحديد مفهوم التنمية المستدامة، كما أكد على أن الاهتمام بالبيئة هو أساس التنمية التي تدوم بين الأجيال الحاضرة إلى الأجيال المستقبلية، بمعنى أن الحفاظ على البيئة لابد أن يكون في خدمة التنمية، لأن التنمية والحفاظ على البيئة عمليتان متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما.

2- أسس التنمية المستدامة

تعرض المشرع إلى التنمية المستدامة من خلال عدة أسس تتكامل فيما بينها لتشكل في ذات الوقت شروطا لتنمية شاملة ومستقرة ومستدامة بأبعاد التنمية مجتمعة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وتمهيدا لتنمية سياحية مستدامة، التي تعتبر بدورها من أسس التنمية المستدامة، منها:

2-1- تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

تأخذ تهيئة الإقليم بعدها الاستراتيجي في السياسة العامة للدولة الجزائرية المتجهة نحو ترقية مختلف الأقاليم وتنميين دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفع من مساهمة هذه الأقاليم في الوصول إلى تنمية مستدامة، حيث حددت الدولة بموجب القانون رقم 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،(23) التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة

الإقليم التي من شأنها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة، وفق سياسة وطنية تبادر بها وتديرها الدولة وتسيرها بالاتصال بالجماعات الإقليمية وبالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وبمساهمة المواطنين في إعدادها وتنفيذها، وهي سياسة تعد لمدة عشرين (20) سنة، ويتم مراجعتها وتقييمها وتحسينها كل خمس (05) سنوات.

وأكد المشرع من خلال المادة 04 من هذا القانون على أن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، وتساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية وتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاسيما وأن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية مترابطتان ومتلازمتان، ولا ينبغي أن تتحقق إحداها على حساب الأخرى، بما ينتج عنه فجوة بينهما. (24)

وقد حدد المشرع بموجب المادة 07 من القانون رقم 01-20 أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والتي على رأسها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يحدد ويترجم الترتيبات والإستراتيجية الأساسية الخاصة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي يشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية. (25)

ويحدد هذا المخطط مبادئ وأعمال التنظيم المتعلقة بالبنى التحتية السياحية والمناطق الصناعية والأنشطة، مع الأخذ بالحسبان الخصوصيات المميزة للإقليم، إضافة إلى تحديده للمخططات التوجيهية الخاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية بصفتها الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني وتنميته المنسجمة والمستدامة التي تمس مختلف مناطقه، والتي تتضمن مخططات متعددة ومتنوعة من بينها المخطط الوطني للتهيئة السياحية.

2-2 حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

حدد القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، (26) قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والتي تهدف على الخصوص إلى:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة،
- ترقية تنمية وطنية مستدامة من خلال تحسين شروط المعيشة وضمان إطار معيشي سليم،

- ضمان الحفاظ على مكونات البيئة والوقاية من كل أشكال التلوث وإصلاح الأوساط المتضررة،
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء،
- الإعلام والتحسيس وفتح المشاركة في ذلك للجمهور في تدابير حماية البيئة.

ولأن البيئة والتنمية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة مرتبطتان ارتباطا وثيقا، وتشكلان معا أهم عناصر التنمية المستدامة، فإن التخطيط السليم للسياحة بوصفها من عناصر التنمية، الذي يقوم على ترشيد وتنويع الإنتاجية في القطاع السياحي ويدعم النشاطات السياحية المستدامة المحافظة على الموارد، يساهم حتما في تحقيق نمو الاقتصاد الحالي والاستفادة بالتكنولوجيات المرشدة للاستهلاك وإحداث التطوير الفكري المؤسسي لدعم هذه التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية. (27)

ثالثا/ التنمية السياحية المستدامة

تعتبر التنمية السياحية المستدامة أهم أسس التنمية المستدامة ضمن السياسة العامة للجزائر، التي تجعل من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أعمدة التنمية المستقرة والمتوازنة والراشدة، لأن السياحة أصبحت بلا شك من القطاعات المعول عليها للرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والبديل التنموي الهام في الجزائر، وهو ما يقود لتحديد مفهوم التنمية السياحية المستدامة ثم أسسها ومبادئها تباعا.

1- مفهوم التنمية السياحية المستدامة

تندرج التنمية السياحية وفق ما أقرته أحكام المادة 10 من القانون رقم 03-01 من حيث أهدافها وغاياتها ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهو ما يؤكد على أن التنمية السياحية هي آلية من آليات السياسة الوطنية الشاملة التي تعمل على تهيئة الإقليم وفق عناصر الاستدامة في التنمية، إذ تعتبر التنمية السياحية المستدامة صناعة تلترم بعدم التأثير السلبي على البيئة والثقافة المحلية، وتساعد في خلق فرص العمل للسكان المحليين.

وتعرف التنمية السياحية بأنها "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي". (28) وتعرفها منظمة السياحة العالمية بأنها

" السياحة التي تلبي احتياجات السياح الحاليين والمناطق المضيفة، مع حماية وتعزيز فرص المستقبل".

كما يعبر مفهوم التنمية السياحية عن الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الزيادة الدائمة والمستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وترشيد وتنويع الإنتاج السياحي، ويتم ذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي وربطها بعناصر البيئة والثروة البشرية، لتفعيل دورها في برامج التنمية، إضافة إلى احترام البيئة وحمايتها من التلوث.(29)

وتتطلب التنمية السياحية بشكل أساسي أن يتدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي، لأن « تلقائية النشاط السياحي لن تساعد الدول النامية في دفع عجلة النمو السياحي ما لم تلجأ إلى التخطيط ». (30)

والتخطيط السياحي هو عملية مركبة تضم عدة عناصر مترابطة ومتصلة فيما بينها، تقوم على برامج علمية تهدف إلى استثمار الطبيعة لتقديم منتجات سياحية مستدامة والاستغلال الأمثل لكافة عناصر الإنتاج السياحي والصناعة السياحية والجذب السياحي، بما فيها العناصر البيئية والموارد الطبيعية والبشرية، لتفعيل دورها المستمر في تجسيد برامج التنمية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، مع حماية هذه العناصر والموارد وتنميتها والحفاظ عليها،(31) لاسيما وأن التخطيط السياحي وإدارة مشاريع التنمية السياحية أصبحت من الأهمية التي تجعلها علماً قائماً بحد ذاته ". (32)

وتقوم الجماعات المحلية بالدور الأولي في عملية التنمية السياحية المستدامة، بل إن استدامة السياحة تبدأ على المستوى المحلي لتصل إلى المستوى الوطني، وذلك عن طريق تنمية الإمكانيات الطبيعية وتنوع الثقافات الموجودة على مستوى كل منطقة من مناطق الجزائر، وهو ما ينعكس على الموارد السياحية المحلية. (33)

وفي هذا الصدد، وقصد تشجيع التنمية المستدامة للسياحة، حدد القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وتدابير وأدوات تنفيذها، كما هدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في مجال السياحة،

- إدماج الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية صورتها السياحية،
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال،
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية،
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة و تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية،
- تحسين نوعية الخدمات السياحية، وتلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية،
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي،
- تثمين التراث السياحي الوطني، والتطوير المنسجم والمتوازن للأنشطة السياحية.

2- أسس ومبادئ التنمية السياحية المستدامة

تم تحديد أهم أسس ومبادئ تطوير التنمية السياحية من خلال أحكام القانون رقم 03-01 لاسيما المادة 09 منه التي تنص >> تهدف التنمية السياحية إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي عن طريق الاستثمار السياحي، مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني <<، وهو ما يؤكد ارتكاز سياسة التنمية السياحية المستدامة ضمن هذا القانون على أسس ومبادئ ومحاور يمكن تقسيمها حسب مضمونها وتوجهها إلى:

2-1- إصباغ طابع المصلحة العامة على الأنشطة السياحية

تكتسي تنمية وترقية الأنشطة السياحية بحسب أحكام المادة 04 من القانون رقم 03-01 طابع المصلحة العامة، وتستفيد بهذه الصفة من دعم الدولة والجماعات الإقليمية، كما تخضع تنمية هذه الأنشطة لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية، بغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته.

2-2- الحفاظ على البيئة

من بين أسس وأهداف إستراتيجية السياحة المستدامة التي خطتها السياسة السياحية الجزائرية، الحفاظ على البيئة والمؤهلات الطبيعية بوصفها موارد اقتصادية، لضمان استدامتها في تحقيق التنمية، والاهتمام بدراسة تقييم الأثر البيئي للمنشآت السياحية، والتي تشمل التأثيرات الطبيعية

المرتبطة بالبيئة كالتلوث، إلى جانب التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا التأثيرات البيولوجية على الكائنات الحية،⁽³⁴⁾ وهو ما عكف على تنظيمه وتكريسه القانون رقم 03-10، الذي تعرض من خلال أحكام المادة 15 منه إلى نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية ودراسات تأثير هذه المشاريع على البيئة، وهي دراسات تخضع لها كل مشاريع التنمية وبصفة مسبقة، ومنها المشاريع السياحية، إذ لم يعد المفهوم الجديد للسياحة المستدامة يقتصر على المنظور الاقتصادي فحسب، بل أصبحت تضاف له ضرورة الاستجابة لمقتضيات حماية البيئة من انعكاسات النشاط السياحي على البيئة، وإحداث التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2-3- التهيئة السياحية

تتم التهيئة السياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي يشكل أحد المخططات التوجيهية المتنوعة الخاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية بصفتها أدوات لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه، والذي يحدد حسب أحكام المادة 38 من القانون رقم 01-20 كليات تطوير الأنشطة السياحية ومنشآتها الأساسية، وكذا قواعد وشروط المحافظة على المواقع ومناطق التوسع السياحي وشروط توطين المشاريع السياحية وكيفياته وأصناف وخصائص التجهيزات وطرق استغلال المواقع.

وفي إطار القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة تم اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الذي يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق سنة 2030، وإطارا استراتيجيا مرجعيا لسياسة التنمية السياحية الجزائرية، يعبر عن إرادة الدولة بسلطاتها المختصة لتطوير قطاع السياحة وتنميته وجعله قطاعا مساهما بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، وتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من دائرة الاعتماد على الريع البترولي، باعتبار السياحة من بين القطاعات الخمس الحيوية التي يعول عليها لخلق الثروة، إلى جانب قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات والمعرفة.

- وفي هذا السياق، اشترطت المادة 12 من القانون رقم 03-01 أن تتم تهيئة وإنجاز المنشآت السياحية والبنى التحتية السياحية في إطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي وال عمران، وطبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي يساهم في:
- التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا الحفاظ عليها، قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة،
 - إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير،
 - إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،
 - حماية المقومات الطبيعية للسياحة، والمحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية،
 - إنشاء عمران مهيا ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز .
- وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 خمسة أهداف كبرى لتنفيذ السياسة السياحية الجديدة المنتهجة لنموذج السياحة البيئية المستدامة، وهي:
- 1- جعل السياحة أحد أهم محركات النمو الاقتصادي والمنتج الأول للصادرات خارج قطاع المحروقات وترقية اقتصاد بديل للمحروقات،
 - 2- تثمين وترقية صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز، ورفع قدرتها التنافسية السياحية واندماجها في السياحة العالمية،
 - 3- تنمية وتشجيع كل أصناف السياحة والنشاطات السياحية وتبني الاستدامة السياحية،
 - 4- تثمين التراث التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصية كل مناطق الوطن، والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري والحرفي والصناعات التقليدية المحلية لكل منطقة،
 - 5- جعل عنصر المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية الهدف الرئيسي للمشاريع السياحية والتوثيق الدائم بين ترقية السياحة وحماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة.
- رابعا/ تأثير الاستثمار السياحي على تدفق الاستثمارات والتنمية المستدامة

يشكل الاستثمار السياحي حسب أحكام المادة 09 من القانون رقم 03-01 أحد أهم أسس وشروط تحقيق التنمية السياحية، والتي تؤكد على فتح باب الاستثمار في هذا القطاع بكل مجالاته، وأن هذا الاستثمار يحظى بالاهتمام والتشجيع من قبل السلطات العليا، وهو استثمار يقود إلى رفع حجم الاستثمارات في القطاعات الأخرى غير السياحة، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

1- ترقية الاستثمار في مجال السياحة

يعتبر القانون رقم 03-01، الإطار القانوني المتكامل المترجم لسياسة الدولة الجزائرية في تحقيق تنمية مستدامة للسياحة الجزائرية، ورفع قدرات الإنتاج السياحي، لاسيما عبر الاستثمار السياحي، في سبيل تفعيل الدور الدائم والمستمر والمتواصل للصناعة السياحية في تحقيق هذه التنمية، وضمان ديمومتها للأجيال القادمة، إذ يبدو دعم الدولة للاستثمار السياحي بكافة أشكاله من خلال:

- توفير الدولة للشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي،
- وضع الدولة لتدابير تشجيعية، قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتج السياحي الوطني، لاسيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية،
- استفادة مناطق التوسع والمناطق الحضرية من النظام التفضيلي الذي كرسه الأمر رقم 03-01، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار (35)
- تطوير التكوين المتخصص والملائم للمهن والأنشطة السياحية،
- تامين الموارد البشرية المرتبطة بالمهن والأنشطة السياحية،
- تفعيل الإعلام السياحي لترقية وتأمين المؤهلات السياحية والثقافية والطبيعية وتعزيز فرص الاستثمار والشراكة.

كما تبدو قنوات دعم الاستثمار السياحي التي خصصتها الدولة، والتي تعمل على استحداث كل الأدوات لدعم عملية التنمية السياحية وترقية الاقتصاد السياحي، من خلال تقديم المساعدات للمستثمرين ومرافقتهم ومنحهم الامتيازات والحوافز الضريبية والجمركية والمالية، وتخصيص مشاريعهم بتدابير تشجيعية، في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، منها تدعيم أسعار العقار السياحي في هذه المناطق، ومنح قروض تمويلية بتخفيضات على الفوائد وتمديد آجال

التسديد، مع تكييف التمويل المصرفي مع النشاطات السياحية، بهدف جذب المستثمرين المحليين والأجانب، وتجنبهم مخاطر التوقف، وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي. وقصد تطبيق التدابير التشجيعية الموجهة للاستثمارات السياحية، أنشئ بموجب المادة 32 من القانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، صندوقا كلف بدعم الاستثمار السياحي، كما قامت وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم بعقد اتفاقيات مع بنوك ومؤسسات مالية، لتسهيل الحصول على القروض اللازمة للمشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي.

وينقسم الاستثمار السياحي إلى صنفين أساسيين هما:

أ) الاستثمار السياحي في مجال الخدمات السياحية: ويشمل العديد من الأصناف والتي من بينها:

- خدمات الإقامة ومنها الفنادق والقرى والمنتجعات السياحية، التي تحتاج السياحة الجزائرية إلى الرفع من عددها وقدرتها الاستيعابية ورفع مستوى أدائها وانتشارها في مختلف الأقاليم، خاصة المناطق التي تضم محميات طبيعية ومنابع حموية، بالإضافة إلى الخدمات المرافقة من إطعام وخدمات ترفيهية ومكاتب الصرف.

- خدمات النقل السياحي وتشمل توفير خطوط النقل المتنوعة، إضافة إلى إنجاز شبكات طرق متطورة ومجهزة، لأن المنتج السياحي يتطلب إيصال السائح إلى مكان تواجد هذا المنتج للحصول عليه، وهو ما يتطلب الاهتمام بتوفير وتطوير وسائل النقل الخارجي والداخلي، حيث أن تطور الصناعة السياحية مرتبط بشكل أساسي بتطوير النقل وتنوعه.

ب) الاستثمار السياحي في الثروة السياحية: وضمنه تدرج عدة مجالات، لاسيما الاستثمار في الموارد الطبيعية والثقافية والتراثية، من خلال تجهيز وتنمين والحفاظ على هذه الموارد واستغلالها بشكل اقتصادي وعقلاني متوازن ومستديم، مع الإشارة إلى الثراء والتنوع الذي تتمتع به الجزائر، والذي يمكن أن يلعب دورا هاما إذا ما أحسن استغلاله وتنمينه. (36)

2- تأثير ترقية الاستثمار السياحي على الاستثمار في القطاعات الأخرى وفي التنمية

يؤدي التوسع الاستثماري في المشاريع السياحية إلى توسع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والخدماتية الأخرى بشكل تكاملي مع قطاع السياحة، إذ تؤدي مثلاً زيادة عدد الفنادق والمنتجات السياحية إلى زيادة الطلب على مواد التآثيث ومستلزمات تهيئة الغرف والمطاعم، وكذا زيادة الطلب على المواد الغذائية لتحضير الوجبات اليومية للسائح، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على مواد الخشب والتآثيث والمواد الزراعية من خضر وفواكه ومواد مصنعة أو نصف مصنعة، وهو ما يؤدي بدوره إلى إنشاء مصانع تهتم بتزويد الفنادق بما تحتاجه ومصانع لتعليب وتحويل المواد الزراعية، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة عدد الموردين والناقلين وحتى المقاولين، الذين يساهمون في مد وتهيئة شبكات النقل بأنواعها، وكذا شبكات تزويد الهياكل السياحية بمستلزماتها.

ويفسر ذلك بالأثر المضاعف للسياحة، الذي مفاده أن الاستثمار السياحي تترتب عنه سلسلة متلاحقة من الاستثمارات في قطاعات مختلفة، وهو ما يجعل قطاع السياحة يؤثر في خلق بني تحتية حيوية جديدة ذات منفعة عامة يستفيد بها الفرد والمجتمع وتستفيد بها المنشآت الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، لأن الدولة وفي إطار سياستها السياحية حينما تقوم بإنجاز بني تحتية تتطلبها التهيئة السياحية، لا تنجزها كي تستفيد منها المنشآت السياحية فقط، بل تستفيد منها قطاعات أخرى، ومثاله شق الطرقات والتزويد بالكهرباء والغاز والماء، ومد وتطوير شبكات ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي.

ولأن الاستثمار السياحي هو أساس الصناعة السياحية وتنمية النشاط السياحي، فإن اعتماد مخطط تنمية الإقليم على مخطط تنمية السياحة والتهيئة السياحية، بالإضافة إلى توجيهه نحو توفير البنى التحتية السياحية، سيفتح المجال الواسع أمام المستثمرين على اختلاف اهتماماتهم وتوجه مشاريعهم الاستثمارية نحو تنوع اقتصادي واستثماري ضمن الإطار السياحي وخارجه وفي مجالات متنوعة ستفتح باب الاستثمارات فيها على رؤوس الأموال الوطنية العمومية والخاصة، وكذا رؤوس الأموال الأجنبية، وتساهم كلها في تنمية كل الأقاليم وتأمين قدراتها وثرواتها المادية والبشرية، وتوفير مناصب الشغل، وفك العزلة عن بعض المناطق التي تحتاج إلى تنمية وترقية، وتأمين التراث السياحي المادي واللامادي وتطوير الاقتصاد السياحي، وبالنتيجة المساهمة في التنمية المستدامة

والشاملة، مع التأكيد على أن الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحة لا تعتبر السياحة خيارا بل أضحت حتمية وطنية وضرورة لا بد منها، إذ تشكل إستراتيجية تنمية السياحة المستدامة هدفا أساسيا لكل الفاعلين والمهنيين في القطاع السياحي، من أجل وضع المشاريع السياحية ضمن بيئة مستدامة. (37)

خاتمة

في خضم المشاكل الاقتصادية التي تثقل الاقتصاد الوطني، تشكل السياحة رهانا حقيقيا لاستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب، والنهوض بالاقتصاد الوطني، والتخلص من تبعيته المعيقة لعوائد الثروة البترولية، فالاستثمار السياحي وتنمية الصناعة السياحية في الجزائر من شأنه أن يحقق التنمية الشاملة بشقها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع التأكيد أن القطاع السياحي لن يكون لوحده قادرا على تنمية الاقتصاد الوطني إن لم تتضافر نشاطات قطاعات أخرى في تحقيق هذه التنمية، « إذ تقتضي الرشادة الاقتصادية أن يكون الاقتصاد اقتصادا مختلطا، بحيث يتضمن الهيكل الاقتصادي مزيجا من القطاعات المختلفة ». (38)

كما يمكن التأكيد على أن السياحة يمكنها التأثير في حجم وتوجه الاستثمار وفي السياسة الاستثمارية، إذ تفتح مجال الاستثمار للمهتمين بالقطاع السياحي بمختلف مجالاته، فالمستثمر أيا كانت جنسيته تجذبه القدرات السياحية ثم تجذبه الاستثمارات في المقومات السياحية، حيث تشكل السياحة بوابة لاستمالة المهتمين بهذا القطاع بالنظر إلى ما تحظى به الجزائر من مقومات سياحية طبيعية تحتاج إلى تثمين، ثم تفتح الباب أمام تدفق الاستثمار الوطني والأجنبي معا في مجالات اقتصادية متنوعة، بفعل قدرة القطاع السياحي على تنشيط وتنمية باقي القطاعات، وقدرته الكبيرة على دعم بنية الاقتصاد الوطني وإحداث نوع من التوازن بين الأقاليم ومحاربة الفقر ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع، مع حفاظه على البيئة الاجتماعية والطبيعية والثقافية، وتشجيع السكان على المساهمة في الأنشطة السياحية ورفع درجة الوعي السياحي، وتوفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

الهوامش:

- ¹ محمد فريد عبد الله، التخطيط السياحي وآفاق السياحة المستدامة، دار المواسم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 129.
- ² نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مجموعة الدراسات السياحية 2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون تاريخ نشر، ص 8.
- ³ وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية: دراسة تقييمية للقرى السياحية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2006، ص 41.
- ⁴ قرارية فتيحة، الصناعة السياحية في الدول المغاربية، (حالة: الجزائر، تونس والمغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2018-2019، ص 41.
- ⁵ نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سابق، ص 8.
- ⁶ تتنوع الإيرادات السياحية التي تحصلها الدولة بين تلك الناتجة عن منح تأشيرات الدخول، وفروق تحويل العملة، والإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، والمقتنيات التذكارية والسلع المحلية.
- ⁷ يتحدد أثر النشاط السياحي على ميزان المدفوعات بالقيمة الصافية للميزان السياحي، أو ما يسمى بالحساب الخارجي السياحي، والذي يجمع بين الإيرادات والنفقات السياحية، أي مصاريف السياح الأجانب داخل الدولة ومصاريف السياح الوطنيين خارج بلادهم، والفرق بينهما في هذا الحساب يشكل الرصيد، الذي يعكس مدى مساهمة وتأثير القطاع السياحي على ميزان المدفوعات.
- ⁸ نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سابق، ص 13.
- ⁹ للحصول على مفهوم دقيق للمضاعف الاقتصادي يرجى الإطلاع على الموسوعة العربية (www.arab-ency.com).
- ¹⁰ تظهر مناصب الشغل التي يوفرها النشاط السياحي بشكل مباشر بصفة أساسية في المنشآت السياحية المتنوعة، بينما تظهر فرص العمل التي يوفرها النشاط السياحي بطريقة غير مباشرة في القطاعات الأخرى، في عدة مجالات منها القطاع الزراعي الذي يعمل على تزويد المنشآت السياحية والمطاعم ومراكز التسوق بالأغذية والخضر والفواكه، والقطاع الصناعي الذي يعمل على توفير الأثاث والتجهيزات اللازمة للقطاع السياحي، إضافة إلى قطاع النقل الذي يوفر وسائل النقل والناقلين لتسهيل تنقل السياح.
- ¹¹ حسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر وكذا المنظمة العالمية للسياحة، فإن صناعة السياحة ساهمت بإيجاد أكثر من مليون منصب عمل شهريا بصفة مباشرة أو غير مباشرة في جميع أنحاء العالم خلال سنة 1997، كما يؤكد خبراء السياحة بأن كل غرفة فندقية توفر 2,75 فرصة عمل في مجالات مختلفة. أما الدراسات التي أعدتها المنظمة العالمية للسياحة، فقد أثبتت أن للسياحة أثر مضاعف على 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة، وأنها الصناعة الأولى

- من حيث تشغيل اليد العاملة، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5,3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.
- ¹² قرارية فتيحة، الصناعية السياحية في الدول المغاربية، (حالة: الجزائر، تونس والمغرب)، مرجع سابق، ص 39.
- ¹³ وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 181.
- ¹⁴ فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة، دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 9.
- ¹⁵ فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة، مرجع سابق، ص 76.
- ¹⁶ إذ أن معظم أشكال النشاطات المرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي تجه البيئة، من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، أو من خلال التلوث الذي تحدثه.
- ¹⁷ سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 238.
- ¹⁸ تقرير برونتلاند: (Our Common Future) G.H. Brundtland، واستخدم اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بصفة رسمية مفهوم التنمية المستدامة في تقريرها لسنة 1987: report of the World Commission on Environment and Development 1987, p 43، والذي على إثره قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 التحضير لمؤتمر قمة ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992، الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد تدابير واستراتيجيات للحد من آثار تدهور البيئة، ودعم التنمية المستدامة والبيئة.
- ¹⁹ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها لسنة 1987.
- ²⁰ قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 73.
- ²¹ سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، مرجع سابق، ص 245.
- ²² الجريدة الرسمية عدد 11 لسنة 2003، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003.
- ²³ الجريدة الرسمية عدد 43 لسنة 2003، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.
- ²⁴ الجريدة الرسمية عدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2002.
- ²⁵ قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 17.
- ²⁶ الجريدة الرسمية عدد 43 لسنة 2003، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.
- ²⁷ سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية، دليل إرشادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007، ص 57.
- ²⁸ وهو ما يعني أن أي نمط للتنمية يهتم بتحسين مستوى رفاهية الأفراد في الوقت الحالي على حساب مستوى رفاهيتهم في المستقبل يعد نمط تنمية غير مستدام. لمزيد من الاطلاع الرجوع إلى: David Pearce: (editor), Blueprint (2: Greening the World Economy, Earthscan Publications, London, 1991.

- ²⁹ محمد فريد عبد الله، التخطيط السياحي وآفاق السياحة المستدامة، مرجع سابق، ص 197.
- ³⁰ سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية، مرجع سابق، ص 03.
- ³¹ أحمد الجلال، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص 43.
- ³² علي حدادة، الدور المتجدد للسياحة في التنمية الاقتصادية العربية، اتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية، يونيو، 2019، ص 17.
- ³³ رفعت عبد الله سليمان حسين وآخرون، تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ التنمية المستدامة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 17، العدد 03، 2019، ص 131.
- ³⁴ علي حدادة، الدور المتجدد للسياحة في التنمية الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص 16.
- ³⁵ الجريدة الرسمية عدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
- ³⁶ تزخر الجزائر بمقومات سياحية تمكنها من توفير أصناف متنوعة من السياحة منها: السياحة الساحلية أو الشاطئية، الصحراوية أو الاستكشافية، الصحية أو الحموية، الحضرية والثقافية والدينية، الرياضية، وسياحة المؤتمرات والأعمال السياحية.
- ³⁷ رفعت عبد الله سليمان حسين وآخرون، تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 138.
- ³⁸ نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سابق، ص 7.